

أنيس فوزي قاسم*

لماذا الإصرار على الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؟

يفكك الكاتب في هذه المقالة المقاصد الإسرائيلية الكامنة خلف الإصرار على اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية، ولهذه الغاية، قدّم تعريفاً محكماً لعبارة "الشعب اليهودي" في القانون الدولي، وكما وردت في إعلان بلفور وصك الانتداب وفي القرار ١٨١، ثم تعرّض لمشكلة "مَن هو اليهودي؟" وهي المعضلة التي حالت، علاوة على غيرها من المشكلات، دون صوغ دستور دائم لإسرائيل التي اكتفت، بدلاً من ذلك، بإصدار قوانين أساس تقوم في مقام مواد الدستور. وانتهى الكاتب بعد ذلك إلى دراسة الآثار القانونية للاعتراف بدولة للشعب اليهودي وتداعيات ذلك، وخطره على مستقبل الشعب الفلسطيني في فلسطين ١٩٤٨، أو في بلاد الشتات.

I - مقدمة

طرح القادة الإسرائيليون مؤخراً، فجأة ومن دون مقدمات، مطلباً فحواه أن على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل "دولة للشعب اليهودي"، وذلك كشرط للدخول في المفاوضات، ثم كشرط مسبق لتوقيع أي معاهدة سلام. وربما كان رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، إيهود أولمرت، أول من طرح هذا الشعار في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حين أعلن أن إسرائيل "هي الوطن القومي للشعب اليهودي"^(١). وقال أولمرت في مناسبة أخرى إن نقطة البداية في أي مفاوضات مع

الفلسطينيين هي "الاعتراف بإسرائيل دولة الشعب اليهودي". وأردف قائلاً بقوة: "لن ندخل في نقاش مع أي كان في العالم بشأن حقيقة أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي"^(٢). ثم دخل هذا التعبير في الخطاب السياسي الإسرائيلي بجدية بارزة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٠ قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إن أي اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية يجب أن يكون على أساس الاعتراف بإسرائيل "دولة للشعب اليهودي"^(٣). ويُعيد لقاء واشنطن الذي عُقد برعاية الرئيس الأميركي براك أوباما في أوائل أيلول/سبتمبر الماضي، قال رئيس الحكومة نتنياهو أنه أوضح للجانب الفلسطيني أن السلام مشروط باستعدادهم للاعتراف بإسرائيل وطناً "قومياً للشعب اليهودي"^(٤) واستخدام رئيس الحكومة هذا الطلب كأداة ضغط على المفاوضات الفلسطينية حين عرض تجميد الاستيطان فترة

(*) دكتوراه في القانون من جامعة جورج واشنطن، في سنة ١٩٧٣. محام ممارس في عمان - الأردن، والمستشار القانوني سابقاً للوفد الفلسطيني في مفاوضات مدريد وواشنطن، وعضو هيئة الدفاع الفلسطينية أمام محكمة العدل الدولية في قضية الجدار الفاصل.

العربية باسم "وعد بلفور"، وربما كانت هذه ترجمة خطأ، لأن الوثيقة لم تتضمن، لا في مسماها ولا في محتواها، كلمة "وعد". ولهذا التصحيح دلالة قانونية تجدر ملاحظتها، لأن القانون يعرف ما يسمى "الوعد" بـ "العقد"^(٧)، وهو، ضمن شروط محددة، إلزام قانوني لطرفيه. وهذا لم يرد في إعلان بلفور، وإنما كل ما ورد هو تعبير إنجليزي غامض يقول إن بريطانيا "تنظر بعين العطف..."، وهذه عبارة لا تنطوي على أي التزام، ولا على وعد بالتزام، ولا تنشئ التزاماً.

يسجل لينورد شتاين، السكرتير القانوني والسياسي للحركة الصهيونية، في كتابه الوثائقي "إعلان بلفور"^(٨) مسيرة هذا الإعلان وتاريخه التشريعي. واختصاراً، فإن شتاين يشير إلى مشروع الإعلان الذي قدمته الحركة الصهيونية، والذي ينص على "أن تقبل [الحكومة البريطانية] الاعتراف بمبدأ إعادة تأسيس فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي"، والاعتراف بالمنظمة الصهيونية.^(٩) ويلحظ من هذا النص أن الحركة الصهيونية كانت تسعى في مشروعها لإنجاز أربعة مطالب: أولاً، تطلب من الحكومة البريطانية "الاعتراف"، الأمر الذي يشكل آنذاك التزاماً، مع ما ينطوي عليه الاعتراف من التزامات تقع على عاتق الطرف الذي قام بالاعتراف، فضلاً عن حقوق للطرف المعترف به؛ ثانياً، تريد الحركة الصهيونية الاعتراف بـ "إعادة" تأسيس فلسطين، الأمر الذي يعني الإقرار بالحق التاريخي المزعوم لليهود في فلسطين وجرّ بريطانيا، باعتبارها الدولة الكبرى آنذاك، إلى الاعتراف بهذا الزعم التاريخي؛ ثالثاً، الاعتراف بهذا الحق التاريخي في "كل فلسطين" لا في جزء منها؛ رابعاً، الاعتراف بأن فلسطين ستكون الوطن "القومي للشعب اليهودي".

حين عُرضت هذه الصيغة الصهيونية على مجلس الوزراء البريطاني تصدى لها إدوين مونتاغيو،^(١٠) الوزير اليهودي الوحيد آنذاك في حكومة الحرب البريطانية، والذي حذر حكومته من قبول هذا الإعلان لئلا تُتهم بأنها معادية للسامية، ذلك بأن

محددة إذا وافق الفلسطينيون على الاعتراف بإسرائيل دولة "الشعب اليهودي".^(٥) فلماذا هذا الشرط الفجائي والإصرار عليه؟ وماذا يقصد صانعو القرار في إسرائيل من طرح هذا المطلب على نحو حاد؟ وماذا يخسر الفلسطينيون لو قبلوا مثل هذا الشرط؟ وما هي آثاره القانونية؟ وما هي تداعيات القبول به؟ وكيف قبلت الولايات المتحدة الأميركية على لسان رئيسها وضع هذا الشرط على طاولة المفاوضات؟ قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، ربما يكون من الضروري طرح سؤالين يقعان في صلب الموضوع هما: هل اعترف المجتمع الدولي والقانون الدولي بـ "الشعب اليهودي" كشعب حتى يكون مؤهلاً - مثل باقي الشعوب - للمطالبة بالحق في تقرير المصير؟ هل اليهودي في منظومة "الشعب اليهودي" هو اليهودي كما تعرفه الشريعة اليهودية؟ وسأتناول هذين السؤالين قبل البحث في آثار وتداعيات الاعتراف بدولة "الشعب اليهودي".

II - تعريف "الشعب اليهودي" في

القانون الدولي

تستند إسرائيل في وثيقة "إعلان الاستقلال"^(١١) إلى ثلاث وثائق قانونية تدعي أنها تشكل الأساس القانوني لإنشاء "دولة إسرائيل": الأولى، الوثيقة المعروفة باسم "إعلان بلفور"؛ الثانية، صك الانتداب؛ الثالثة، التوصية بتقسيم فلسطين بحسب القرار ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

فماذا قالت هذه الوثائق الدولية عن "الشعب اليهودي"؟ وهل تم الاعتراف بـ "الشعب اليهودي" كمفهوم في القانون الدولي، أو كشعب له الحق في تقرير المصير؟

أ - إعلان بلفور

بداية، لا بد من تصحيح خطأ شائع حين تتم الإشارة إلى هذه الوثيقة في الأدبيات والوثائق

بريطانيا مهمة الانتداب على فلسطين،^(١٣) ودخل هذا الانتداب في حيز التنفيذ في ١٩٢٣/٩/٢٩. ولا جدال في أن إعلان بلفور أعيد إنتاجه في صك الانتداب مع وجود الشرطين الضامنين لحقوق الفلسطينيين ووضع اليهود من مواطني الدول الأخرى.

من المتفق عليه، فقهاً وقضاء وممارسة، أن الانتداب بأنواعه الثلاثة، "أ" و"ب" و"ج"، سينتهي بالشعوب الواقعة تحت مظلته إلى ممارسة الحق في تقرير المصير. وقد أكدت ذلك محكمة العدل الدولية بقولها في سنة ١٩٧١: "إن التطورات الجارية في القانون الدولي فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، يجعل مبدأ تحقيق المصير سارياً على جميع هذه الأقاليم".^(١٤) ولا حظت المحكمة الدولية أن الانتداب، من حيث إنه يقوم على "العهد المقدسة"، كما عبرت عنها الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، فإن نهايته هي في تمكين تلك الشعوب من ممارسة تقرير مصيرها. وعلى هذا جاء الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية في كل من قضايا "جنوب إفريقيا في ناميبيا" في سنة ١٩٧٠،^(١٥) و"الصحراء الغربية" في سنة ١٩٧٥،^(١٦) و"تيمور الشرقية" في سنة ١٩٩٥،^(١٧) وأخيراً "الجدار العازل" في سنة ٢٠٠٤.^(١٨)

واستناداً إلى هذا التواتر القانوني المستمر نحو أربعة عقود من طرف أعلى مرجع قضائي في العالم، فإن الانتداب على فلسطين كان يجب أن ينتهي إلى حصول الشعب الفلسطيني على الحق في تقرير المصير، وليس هناك أي قيد سوى تمكين المستوطنين اليهود الذين هم من أعضاء المنظمة الصهيونية، من إقامة "وطن قومي" من دون الدخول في تفصيل هذا الوطن القومي؛ إلا إنه من الواضح أن هذا الوطن القومي سيكون في كنف حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ومن هنا يمكن الاستنتاج أن مفهوم "الشعب اليهودي" يجب أن يُقرأ من خلال هذا القيد الذي فرضته المجموعة الدولية والنظام الدولي السائد آنذاك. ولا أدل على ذلك من

مثل هذا الإعلان سيوجد إشكاليات لليهود من مواطني الدول الأخرى، كما أنه سيحدث آثاراً سلبية لدى السكان الأصليين في فلسطين. وبعد المناقشة المستفيضة لنص الإعلان أدخلت عليه التعديلات التي نعرفها الآن في الصيغة النهائية لإعلان بلفور. وبمقارنة المشروع الأصلي، كما قدمته الحركة الصهيونية، بالمشروع النهائي، نجد أن الحركة الصهيونية لم تحقق أيّاً من المطالب الأربعة التي ورد ذكرها أعلاه، فالحكومة البريطانية "لم تعترف" بـ "الحق التاريخي" لليهود في فلسطين، ولم تعترف بتحويل كل فلسطين لدولة الشعب اليهودي، وإنما نظرت "بعين العطف لإقامة وطن قومي في فلسطين"، لا في كل فلسطين، "لشعب اليهودي" الذي تدعي الحركة الصهيونية الحق في تمثيله مطروحاً منه اليهود من مواطني الدول الأخرى الذين نص الإعلان بشكل صريح وقاطع على أن الإعلان لن يؤثر في "حقوقهم ووضعهم السياسي". كما أضاف الإعلان شرطاً آخر هو أن إقامة الوطن القومي لن يؤثر في الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين من غير اليهود. وهكذا جرى اختزال "الشعب اليهودي" بحسب إعلان بلفور إلى من هم من منتسبي الحركة الصهيونية، وإلى اليهود المقيمين في فلسطين، أي أن إعلان بلفور في صيغته النهائية كان نكوصاً للمشروع الصهيوني.^(١٩)

ويسجل الدكتور حاييم وايزمن، رئيس المنظمة الصهيونية آنذاك، في مذكراته المعروفة باسم "التجربة والخطأ"، أنه كان ينتظر في ممر قريب من قاعة مجلس الوزراء البريطاني في أثناء مناقشة الإعلان، حين خرج سكرتير المجلس ملوحاً بورقة بيده وينادي: "د. وايزمن... إنه ولد". ويقول وايزمن: حين قرأت الصيغة النهائية للإعلان لم أحب ذلك الولد، فهو ليس ما توقعناه. ومع ذلك، يقول وايزمن، فإن فصلاً جديداً فُتح لنا، ليس من دون صعوبات، لكنه أيضاً ليس من دون فرص كبيرة.^(٢٠)

ب - صك الانتداب

في ١٩٢٢/٧/٢٤ قررت عصبة الأمم تكليف

(معتقدين أن البدو ليسوا عربياً). وتدل هذه الأعداد، بصورة قاطعة، على أن المنظمة الدولية أوصت بإنشاء دولة يهودية بأغلبية عربية، أي أنها، في الواقع، رفضت إنشاء دولة "الشعب اليهودي" وبالمواصفات الصهيونية. وتأكيداً لذلك، فإن التوصية الدولية طلبت من كل من الدولة اليهودية والدولة العربية أن تضمن دستورها نصوصاً تضمن حقوقاً متساوية لمواطني تلك الدولة كلهم في جميع الأمور المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية، وكذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونعلم جميعاً أن مبدأ المساواة بين اليهود وغير اليهود هو من الكبائر التي لا تغفرها الصهيونية، والتي تتنافى مع منطلقاتها الأساسية على نحو مطلق.

د - الموقف القانوني للولايات المتحدة الأمريكية

من المواقف المثيرة للارتباك للولايات المتحدة الأمريكية الإعلان الذي أصدره الرئيس براك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حين قال في ٢٣/٩/٢٠١٠، إن "إسرائيل دولة ذات سيادة، وإنها الوطن التاريخي للشعب اليهودي"،^(١٩) ثم لحقه الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية الذي أعلن في مؤتمر صحفي في ١٣/١٠/٢٠١٠ أن إسرائيل "هي دولة الشعب اليهودي".^(٢٠) وقد سبق أن ردد الرئيس جورج بوش الابن مقولات مشابهة. إن هذه مقولات فاسدة تاريخياً ودستورياً، ذلك بأن الحفريات الإسرائيلية خلال أربعة عقود لم تعثر على أي أثر تاريخي يثبت الادعاء الصهيوني أن فلسطين هي الوطن التاريخي لما يسمى "الشعب اليهودي".^(٢١) وقد أماط البروفسور كيث ويتلام اللثام عن هذه الخرافات حين لاحظ أن "دروساً قليلة جداً عن تاريخ إسرائيل القديمة تُعطى في كليات التاريخ أو التاريخ القديم"، وأن "الكليات الإسرائيلية يدرّس في [كليات] الدين لا في [كليات] التاريخ".^(٢٢) وببساطة، فإن هذا يعني أن هذه العلاقة التاريخية المزعومة تقوم على الإيمان لا على أسس علمية كما تقتضي دراسات التاريخ. فهل

أن المادة ٥ من صك الانتداب نصت على التزام دولة الانتداب المحافظة على وحدة الأرض الإقليمية لفلسطين، فكيف يمكن لسلطة الانتداب أن تُبقي على وحدة الأرض إذا كانت فكرة "الشعب اليهودي" تفترض إنشاء دولة له في فلسطين؟ وتنص المادة ١٥ على التزام سلطة الانتداب عدم التمييز بين السكان على أساس العرق أو الدين أو اللغة، وندرك الآن بعد قيام دولة اليهود أن المساواة بين اليهود وغير اليهود هي أمر مناف لجميع القيم الصهيونية التي أُقيمت إسرائيل على أساسها. ولا بد من أن التعديل الأخير لقانون الأساس - الكنيسيت الذي اشترط في المادة ٧/أ أن على كل مرشح في القوائم الحزبية أن يعترف بمبدأ يهودية الدولة وديمقراطيتها معاً، جاء ليفضح هذه الممارسة. فإذا كانت الدولة ديمقراطية حقاً، فلماذا الاشتراط على الاعتراف بذلك؟

ج - التوصية بتقسيم فلسطين

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة "عربية" وأخرى "يهودية"، مع منح القدس ترتيباً دولياً خاصاً بها.^(٢٣) بداية، من المهم إيضاح الخط الذي يقع فيه بعض الأشخاص بحسن نية، وأحياناً بسوء نية، من أن الأمم المتحدة اعترفت بيهودية الدولة، فلماذا مقاومة هذا المطلب الإسرائيلي الآن إذا؟ إن تعبير دولة "يهودية" كما ورد في التوصية الدولية، جاء على سبيل المقاربة لاستخدام تعبير دولة "عربية"، فالتوصية لم تشترط - على سبيل المثال - إنشاء دولة فلسطينية في مواجهة دولة إسرائيل، وإنما استُخدمت كلمة "يهودية" في مواجهة كلمة "عربية"، ولم يكن القصد قط إنشاء دولة "الشعب اليهودي". وتدعيماً لوجهة النظر هذه، فإنه ورد في التوصية بالتقسيم أن عدد السكان في الدولة العربية هو ٧٠٠,٠٠٠ شخص بينهم ١٠,٠٠٠ يهودي، بينما تضم الدولة اليهودية ٤٤٦,٠٠٠ يهودي معهم ٤٠٥,٠٠٠ عربي و٩٠,٠٠٠ بدوي من بدو النقب

بأنها دولة "الشعب اليهودي"، أي دولة لا تقوم إلا على اعتبار ديني، وهي "مؤسّسة" تقوم على تدريس وممارسة والتميز ضد كل ما هو غير يهودي. والتشريعات الإسرائيلية المتواصلة، التي تستند إلى المعتقد الديني، خير دليل على هذه الممارسة العنصرية.

وقد سبق أن بعث الدكتور أمر بيرغر، نائب الرئيس التنفيذي للمجلس الأميركي لليهودية، وهو من أولى المؤسسات اليهودية التي أنشئت لمقاومة الصهيونية، برسالة إلى وزارة الخارجية الأميركية يطلب فيها موقفاً أميركياً معلناً من الادعاء الصهيوني الإسرائيلي من أن الصهيونية تمثل ما يسمى "الشعب اليهودي"، وبالتالي تفرض على اليهود من مواطني الدول الأخرى جنسية أخرى. وأجابت وزارة الخارجية في ٢٠/٤/١٩٦٤، برسالة رسمية جاء فيها أنه: "يجب أن يكون واضحاً أن وزارة الخارجية لا تعتبر مفهوم 'الشعب اليهودي' كمفهوم في القانون الدولي".^(٢٥) وبعد هذا النص الصريح الذي لم يكن ليصدر من دون استدراج الرأي القانوني للمستشار القانوني لوزارة الخارجية، كيف يمكن قبول ما يردده الرئيس الأميركي من أن فلسطين هي الوطن التاريخي لشعب لا تعترف به الحكومة الأميركية، وقد اخترعت له تسمية مصنّعة هي "الشعب اليهودي"؟

III - مَنْ هُوَ الْيَهُودِي؟

من الثابت أن إسرائيل ما زالت مترددة في صوغ دستور لها لأسباب عدة أهمها معضلة تعريف مَنْ هو اليهودي. والدخول في هذه المسألة يثير إشكالات جذرية داخل التيارات الدينية اليهودية، وهي إشكالات يخشى معها قادة الحركة الصهيونية وقادة الدولة من حدوث انقسامات عميقة.^(٢٦) علاوة على ذلك فإن "اليهودي" في الفقه الصهيوني يختلف اختلافاً جذرياً عنه في الشريعة اليهودية، وقد لاحظ الأستاذ جاكوب تالمون، أستاذ التاريخ في الجامعة العبرية، هذا الأمر، فقال إن "الدين اليهودي ربما

ما يردده المسؤولون الأميركيون يستند إلى الغيبيات وإلى المعتقدات الدينية؟ إذا كان هذا صحيحاً، فما هو موقف الرئيس الأميركي من أن الولايات المتحدة دولة علمانية تحرم الاستناد إلى دين، ولا سيما بعد صدور أول تعديل للدستور الأميركي؟ وقد سبق أن بعثت الولايات المتحدة الأميركية إلى حكومة روسيا القيصرية برسالة في سنة ١٨٩٥ (أي قبل أكثر من مئة عام) تحتج فيها على موقف الحكومة القيصرية من أميركيين ذوي معتقد يهودي، إذ كانت ترفض منحهم تأشيرات دخول. وبعد أن اقتبست وزارة الخارجية أول تعديل للدستور الأميركي، جاء في رسالتها الاحتجاجية:

وهكذا تلاحظون أن حكومتي ممنوع عليها، على نحو واضح، وذلك بموجب قانون وجودها، من مجرد محاولة وضع أي قيد على أي من مواطنيها بسبب معتقدهم الديني. فكيف يُستساغ إذاً أن نسمح للأخرين بفعل هذا؟^(٢٣)

وفي إشارة إلى قرار تاريخي للمحكمة الفدرالية العليا، صدر في سنة ١٩٤٧، قالت:

إن شرط تأسيس ديانة، الوارد في التعديل الأول [للدستور] يعني على الأقل ما يلي: لا يمكن [لحكومة الولاية أو الحكومة الفدرالية] أن تشترع قوانين من شأنها أن تساعد ديانة ما أو جميع الديانات، أو تفضّل ديناً على آخر... كما أن أي ضريبة، وبغض النظر عن قيمتها أكانت كبيرة أم صغيرة، لا يمكن جبايتها لدعم أنشطة أو مؤسسات دينية مهما تكن تسميتها، وبصرف النظر عن الشكل الذي اتخذته إذا كان القصد تدريس دين أو ممارسته.^(٢٤)

ولا شك في أن قراءة دقيقة لهذا القرار الصادر عن أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة (وقراراتها ملزمة للجميع في الولايات المتحدة) تنسحب على ممارسة الحكومة الأميركية الحالية. فالمؤسسة الدينية التي يحرم على الحكومة الأميركية دعمها، هي "دولة إسرائيل" التي تصر على أن تصف نفسها

سيتزاوجون مع الشعوب الأخرى." وتأكيذاً لهذا النسق العنصري، كتب القاضي لاندوا مؤيداً:

أسس الصهيونيون دولة إسرائيل على أساس الصهيونية، وقانون العودة نفسه عبّر عن أحد المعتقدات الأساسية للصهيونية. وبالتالي، فمن الصواب عند تفسيره ألا ننظر فقط إلى اليهودي للإجابة عن سؤال يتعلق بيهودي غير دينه، بل يجب التدقيق في فلسفة مؤسسي الصهيونية أيضاً.

واختتم القاضي لاندوا قوله بأن المدعي دانيال "سلخ نفسه عن المصير المشترك للشعب اليهودي"، وبالتالي، "فقد كان وزير الداخلية محقاً حين رسم الخط الفاصل بين اليهودي وغير اليهودي، في حدود معنى قانون العودة، وفي نقطة تغيير الدين".

خلاصة القول إن تعريف "الشعب اليهودي" الذي يطالب القادة الإسرائيليين بالاعتراف بدولته ليسوا هم اليهود الذين يعرفون عن أنفسهم بحسب الشريعة اليهودية، وإنما بحسب ما تعرّفهم به الصهيونية كما شرحتها محكمة العدل العليا. وكان القاضي لاندوا صريحاً عندما وضع الفارق في صيغة وجيزة وذلك بقوله: "إن الصهيونية أكدت، ولا تزال تؤكد، الطابع القومي لليهودية في وجه معارضيتها الذين ينظرون إليها كمعتقد ديني فقط." ولا جدال في أن اليهودي الذي يعرف عن نفسه على أساس ديني لا يشكل مشكلة لا لنفسه ولا للغير، وإنما يكمن الخطر الأكبر حين ينقلب اليهودي من حالة المعتقد الديني إلى حالة المعتقد القومي الذي أساسه اليهودية. وهذا هو المنزلق الذي يصر عليه قادة إسرائيل في المفاوضات الجارية.

IV - الموقف القانوني لمنظمة

التحرير الفلسطينية

إن الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية من الاعتراف بإسرائيل وبصفتها، لم يتخذ مساراً ثابتاً، وإنما هذا المسار ما زال يجري متعرجاً بين

يواجه، بشكل غير عادي، امتحانه العسير في الدولة اليهودية بالذات، كما أن موضوع الهوية اليهودية ربما يبرهن على أنه أعنف مراساً في الوطن القومي اليهودي منه في أقطار الشتات.^(٢٧)

وجاء يوم الامتحان العسير حين تصدت محكمة العدل العليا الإسرائيلية لقضية ما زالت تمثل علامة بارزة في هذا المجال، وهي القضية المعروفة بقضية "الأخ دانيال".^(٢٨) فدانيال هذا (واسمه الحقيقي أوزوالد ريفينز)، مولود في بولندا لأبوين يهوديين، وأنشئ تنشئة يهودية، وأنقذ العديد من اليهود من جرائم النازيين في أثناء الحرب العالمية الثانية، واضطر إلى الاختفاء في دير كاثوليكي، فرغب في اعتناق المسيحية وجرى تعميده وأصبح يُسمى الأخ دانيال.

في سنة ١٩٥٨ تنازل دانيال عن جنسيته البولندية وهاجر إلى إسرائيل حيث طلب الجنسية الإسرائيلية على أساس أن أصله يهودي، وبالتالي، فإنه يستحق الحصول عليها بموجب قانون العودة. وحين رفضت وزارة الداخلية طلبه، أقام دعواه أمام محكمة العدل العليا التي قضت بأن المدعي ليس يهودياً بالنسبة إلى قانون العودة. ولخصت المحكمة المشكلة كما يلي:

إن السؤال الذي يجب أن نجيب عليه هو: ما هو معنى كلمة "يهودي" في قانون العودة؟ هل تشمل اليهودي الذي، مع أنه غير دينه وتعمد، يستمر، على الرغم من ارتداده، في اعتبار نفسه يهودياً؟

وأجابت المحكمة عن هذا السؤال بقولها إنه لو كان لكلمة "يهودي" كما وردت في قانون العودة، المعنى نفسه الذي ورد في الشريعة اليهودية، لأجيب دانيال إلى طلبه، إلا إن قانون العودة ليس قانوناً دينياً، وإنما هو قانون وضعي. وبالتالي فإن المحكمة وصلت إلى النتيجة التالية: "اليهودي الذي يصبح مسيحياً لا يمكن أن يدعى أنه يهودي... وقد علمتنا التجربة أن نهاية المرتد هي قطع أصوله وفروعه عن الشعب، وذلك لسبب بسيط هو أن أطفاله

ضرورات السياسة ودهاليز السذاجة.

أ - تبادل الاعتراف في مسار أوسلو/مرحلة ياسر عرفات

من المعلوم أنه في ١٩٩٣/٩/٩، جرى تبادل رسائل الاعتراف بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين. وقد كتب الأول إلى الثاني أن المنظمة تؤكد التزامها بـ "حق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن"، فضلاً عن أنه لم يضاف إلى ذلك أوصافاً لـ "دولة إسرائيل" كاعتبارها دولة "الشعب اليهودي"، ولا حتى اعتبارها "دولة يهودية".^(٢٩) كما أن إسرائيل لم تطلب آنذاك إضافة مثل هذه الأوصاف إلى الدولة.

ومنذ ذلك الحين، ظل الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في عهد الرئيس عرفات على حاله من دون تغيير، ذلك بأن إسرائيل، وإلى حين وفاة عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لم تطرح مطلب الاعتراف بها كدولة "الشعب اليهودي".

ب - مؤتمر أنابوليس/مرحلة محمود عباس

ربما كان مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ هو المناسبة التي أُطلق فيها قادة إسرائيليين هذا المطلب. ففي كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، إيهود أولمرت، في المؤتمر، أشار بصورة عابرة إلى "دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية... وهي الوطن القومي للشعب اليهودي".^(٣٠) وسأيرته في ذلك وزيرة خارجيته، تسيبي ليفني، إذ خاطبت المؤتمر بقولها إن دولة إسرائيل "التي أقيمت كدولة يهودية، هي الوطن القومي للشعب اليهودي..."^(٣١)

ومنذ ذلك الحين، تمسك القادة الإسرائيليون المتعاقبون بطرح هذا المطلب على المفاوض الفلسطيني، ففي أثناء إلقاء رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خطابه في جامعة بار - إيلان في ٢٠٠٩/٦/١٤، قال: "إن أصل النزاع [مع

الفلسطينيين] كان، وما زال، رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في وطنه التاريخي".^(٣٢)

ظل موقف الرئيس محمود عباس متمسكاً ورافضاً الإذعان لهذا المطلب الإسرائيلي، ومصرراً على الاكتفاء برسالة الاعتراف التي بعثها سلفه ياسر عرفات إلى يتسحاق رابين في سنة ١٩٩٣، ولم ير ضرورة للتخلي عن ذلك الموقف، الأمر الذي جعله يحظى بتأييد واسع في الوسط الفلسطيني على المستويات كافة. فقد سبق أن رفض الدكتور صائب عريقات في مؤتمر أنابوليس طلب الجانب الإسرائيلي الاعتراف بإسرائيل دولة "الشعب اليهودي"،^(٣٣) وأكد ذلك المستشار السياسي للرئيس محمود عباس حين قال، وعلى نحو قاطع، إن الفلسطينيين "لا يمكن أن يقبلوا بشكل مطلق الاعتراف بيهودية إسرائيل..."^(٣٤) وأعلنت حركة "فتح"، في بيان رسمي، وهي العمود الفقري لمنظمة التحرير، أن شرط الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل هو "انتهاك للقانون الدولي الذي كرس وثبت حقوق اللاجئين الفلسطينيين في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتحديدًا القرار ١٩٤".^(٣٥) ومضت "فتح" تقول في بيانها القوي والصحيح إن "الاعتراف بيهودية إسرائيل ليس مخالفاً للقانون الدولي فحسب، بل إجازة لحرمان وتهجير ملايين الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم في وطنهم التاريخي وهذا لن يكون أبداً".^(٣٥) ولا جدال في أن ما قالته "فتح" في بيانها يتفق وأحكام القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ومحاربة التمييز العنصري الذي أصبح الآن "جريمة" دولية يعاقب مرتكبها عليها،^(٣٦) كما أن البيان فضح تداعيات هذا المطلب الإسرائيلي، في حال تلييته، من حيث حرمان اللاجئين من العودة وتهديد أوضاع الفلسطينيين من مواطني إسرائيل.

ج - علامات الوهن/مرحلة ياسر عبد ربه

بعد مؤتمر أنابوليس، بدأت تظهر علامات الوهن

من دون كوابح، فإن الآثار السلبية الفورية ستكون مدمرة. فقد حذر كثير من الفلسطينيين من التورط في مثل اعتراف كهذا، لأن في ذلك مصادرة لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة،^(٤٢) والذين ثبت حقهم في تلك العودة والتعويض منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٤ في ١١/١٢/١٩٤٨، والذي لا يزال التشديد عليه يتكرر عاماً بعد عام، ومرة تلو المرة، حتى أصبح جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي.

ويقول الفلسطينيون إن التورط في الاعتراف بإسرائيل كدولة "الشعب اليهودي" سيسحب الغطاء الطبيعي والتاريخي عن الفلسطينيين الذين ظلوا مقيمين في فلسطين تحت الحكم الإسرائيلي،^(٤٣) ويجعل منهم هدفاً سهلاً لقادة الفكر الصهيوني الذين سيسعون لاقتلاع هؤلاء الفلسطينيين من ديارهم، وإكمال عملية التطهير العرقي التي بدأت منذ حرب ١٩٤٧/١٩٤٨.^(٤٤) ولن يُعدم قادة الرأي في إسرائيل ابتكار مصطلحات تُسوِّغ عملية التطهير العرقي، مثل القول إن هناك دولاً عربية عديدة تستطيع أن تستوعب ملايين العرب، بمن فيهم الفلسطينيون، بينما لا توجد إلا دولة واحدة "للشعب اليهودي"، وهي لا تكاد تستوعب ملايين اليهود الذين سيعودون إلى "وطنهم الأصلي". فالمسألة ليست تطهيراً عرقياً، كما هو المتوقع أن يقال، وإنما مجرد عودة كل شعب إلى وطنه الطبيعي، أو بيئته الأصلية.

ب - تداعيات الاعتراف

إن أولى وأخطر التداعيات التي ربما تنشأ عن الاعتراف بإسرائيل دولة "الشعب اليهودي" هي الإقرار بصحة الأطروحة الصهيونية من أن هناك "شعباً يهودياً"، وأنه "صاحب الحق التاريخي في فلسطين"، وبالتالي، فإن الصيغة الأصلية التي قدمتها الحركة الصهيونية للحكومة البريطانية أيام مفاوضات إعلان بلفور، تصبح صيغة قانونية وشرعية وملزمة للشعب الفلسطيني باعترافه بها. إن الاعتراف سيصحح "الخطأ" الذي ارتكبه الحكومة

على موقف القيادة الفلسطينية، إذ إنه في غمرة الحماسة الأميركية المشبوهة لعقد مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ورضوخ القيادة الفلسطينية للضغط الأميركي من دون تحقيق شرطها وقف الاستيطان الإسرائيلي، أدركت القيادة الفلسطينية أنها تورطت في حمأة مفاوضات عبثية. وفي محاولة للهروب إلى الأمام، بدأت علامات الوهن تطفو على المواقف الرسمية للقيادة الفلسطينية، فقد أعلن محمود عباس، في أثناء زيارة الولايات المتحدة أمام نحو ثلاثين شخصية صهيونية ومالية للصهيونية، أنه لن ينفي أبداً حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل،^(٤٥) ثم، وجرياً على عادته في التنازلات، لجأ إلى "البراغماتية" التي برع فيها وقال إن يهودية إسرائيل ليست من شأننا، وإنه إذا أراد الإسرائيليون أن يسموا أنفسهم بأي اسم آخر، فهم أحرار في ذلك.^(٤٦) وآخر أعراض البراغماتية ما صرح به ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن الفلسطينيين على استعداد للاعتراف بإسرائيل بأي شكل ترغب فيه إذا قدمت (إسرائيل) خريطة تبين فيها حدودها - مجرد تقديم خريطة.^(٤٧) وربما كان هذا التصريح أكثر جرأة مما قاله محمود عباس، ويبدو أنه أطلق كبالون اختبار. وحين ثارت ثائرة العديد من الأوساط الفلسطينية وطالبت بتنحية عبد ربه من منصبه،^(٤٨) كان محمود عباس أول من تصدى لتلك المطالبات وتمسك برفيق دربه وأمين سرّه في مفاوضات أوسلو.^(٤٩)

V - آثار الاعتراف بدولة "الشعب

اليهودي" وتداعياته

أ - آثار الاعتراف

لا شك في أنه إذا ما استمرت القيادة الفلسطينية، ولا سيما محور عباس - عبد ربه، في ممارسة السياسة "البراغماتية" التي برعوا في الانزلاق فيها

فسبق أن أعلنت عاصمة ليس لدولة إسرائيل فحسب، بل "للشعب اليهودي" أيضاً.

VI - الخلاصة

قامت الصهيونية في حربها الإعلامية والدعائية على مرتكز أن فلسطين هي أرض الميعاد، وأن الله وعد بها "الشعب اليهودي"، وأن قيام إسرائيل ما هو إلا تحقيق لذلك الوعد الرباني. وقد انجرف كثيرون وراء تلك المقولة، وتشكلت مدارس دينية يهودية ومسيحية تبشر بأن الوعد الإلهي تحقق، وأن المعجزة قامت على نحو مادي وملموس في انبعاث إسرائيل.^(٤٥)

ومن دون الدخول في مناقشة أطروحات دينية والتعرض لقداسة معتقدات يجب أن تظل في منأى عن المناقشات السياسية، فإنه لا يسع الباحث إلا أن يتساءل: إذا كان الله عز وجل وعد "الشعب اليهودي" بهذه الأرض، فلماذا إصرار القيادة الإسرائيلية على استدراج اعتراف من عباده، وبالتحديد من الفلسطينيين دون غيرهم؟ فالإسرائيليون لم يتقدموا بطلب مماثل إلى مصر عند توقيع معاهدة كامب ديفيد، ولم يطلبوا من الأردن كذلك عند توقيع معاهدة وادي عربة، فلماذا يُطلب ذلك من الفلسطينيين وحدهم؟ وقبل هذا وذاك، ما الجدوى أو القيمة أو الفائدة من اعتراف بشري في مواجهة وعد إلهي؟!

الظن عندي - أولاً - أن القادة الإسرائيليين يدركون في قرارة نفوسهم إدراكاً عميقاً أن ما يسمى الحق التاريخي لليهود في فلسطين هو مجرد أوهام ومعتقدات غيبية لا تستقيم وواقع الحال ولا تُستساغ في المناقشات العقلية، إلا إن تلك المقولات تُستخدم كمسوغات للمستوطنين لاستعمار الأرض وتطهيرها من سكانها، ثم الخروج من موقع الجريمة وهم يشعرون بنظافة اليد وراحة الضمير من حيث إنهم كانوا يمثلون لأوامر مقدسة من الرب.

والظن عندي - ثانياً - أن المجتمع الدولي، منذ

البريطانية في سنة ١٩١٧.

أمّا ثاني هذه التدايعات، فإنه، بالاعتراف الفلسطيني، تنقلب الآية رأساً على عقب، بحيث يصبح المستوطنون أصحاب الحق الشرعي في فلسطين، بينما يصبح الفلسطينيون هم المغتصبون، إذ لا معنى للاعتراف بدولة "الشعب اليهودي" إن لم ينطو هذا الاعتراف على مثل تلك المعادلة. وإذا ما تم ذلك، فإن على الفلسطينيين أن يتوقعوا من القيادات الإسرائيلية - الصهيونية سماع باقي الخطاب الصهيوني الذي سيكون - في رأيي - على النحو التالي: اعترفتم الآن بحقنا التاريخي في فلسطين، وهذا يعني أنكم، أيها الفلسطينيون، كنتم طوال هذه الآلاف من السنين تستخدمون أرضنا وتستغلون مياهاً وتزرعون حقولنا وتعتاشون منها، والآن عليكم أن تسدوا قيمة هذا الاستغلال لأرضنا ومواردنا. وهنا تقع المساومة بين حقوق "الشعب اليهودي" وحقوق "اللاجئين الفلسطينيين"، وفي النهاية ستقع المقاصة بين هؤلاء وأولئك، ويخرج الفلسطينيون بلا وطن، لكن ليسوا مدينين لـ "الشعب اليهودي".

وعلى الفلسطينيين أن يعترفوا - كأحدى تدايعات الاعتراف - بأن ما قاموا به من حملات تشهير بالصهيونية وبالممارسات الإسرائيلية من أنها كانت ممارسات عنصرية، إنما كان حملات ظالمة، وعليهم أن يعتذروا إلى "الشعب اليهودي" وأن يمارسوا حملة "نقد ذاتي" لسوء سلوكهم طوال القرن الماضي مع ما يقتضي ذلك من دفع تعويضات لارتكاب جريمة التشهير، وربما الاعتراف بالصهيونية كحركة التحرير الوطني "للشعب اليهودي".

وقد يكون آخر تدايعات هذا الاعتراف هو سقوط جميع الأسباب والمبررات لاستمرار عملية التفاوض، إذ لم يبق للفلسطينيين حقوق في أرض "الشعب اليهودي" الذي له الحق في استيطانها وتطويرها على النحو الذي يريد، وكذلك إسقاط حق اللاجئين في العودة وفي التعويض بالتقاص بين ما لهم وما عليهم من استحقاقات "للشعب اليهودي"، أمّا القدس

سجلات الهيئة الدولية المعروفة بالأونروا إلى إسرائيل، فهل لنا أن نتصور شكل دولة "الشعب اليهودي" آنذاك؟! واستناداً إلى هذه المعطيات، فإن الظن عندي - ثالثاً - أن انتزاع اعتراف من الفلسطينيين، وهم أصحاب الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني والشرعي، هو أفضل ضمان لدولة المستوطنين، فهذا الاعتراف هو وحده الذي يمنحهم الشرعية الدولية. فهل أدركت القيادة الفلسطينية أنها تملك بيدها شهادة الميلاد الشرعية لدولة المستوطنين، وأنه من دونها يظل هذا "الولد" لقيطاً مهما تمدد في الفراش الفلسطيني؟! ■

إعلان بلفور في سنة ١٩١٧ حتى التوصية بتقسيم فلسطين في سنة ١٩٤٧، لم يعترف بـ "الشعب اليهودي" كما وضع مواصفاته الفكر الصهيوني، بل نستطيع أن نضيف أن المجتمع الدولي ما زال يكرر - في الواقع - رفضه دولة "الشعب اليهودي"، وذلك بالتشديد على قرار الجمعية العامة ١٩٤ لأكثر من مئة مرة حتى الآن، والذي نص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتعويض عليهم. ولو جال في خلدنا أن الهيئة الدولية في مرحلة ما حزمت أمرها، وقررت اتخاذ الإجراءات القانونية طبقاً لميثاقها لتنفيذ القرار رقم ١٩٤، وجرت إعادة جميع أو بعض اللاجئين المسجلين في

المصادر

- (١) "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٢ (خريف ٢٠٠٧)، ص ١٧٧.
- (٢) *Haaretz*, 12/11/2007.
- (٣) جريدة "القدس العربي"، ٢٠١٠/٨/٣٠.
- (٤) المصدر نفسه، ٢٠١٠/٩/٢٥.
- (٥) *Haaretz*, 11/10/2010.
- (٦) *Laws of the State of Israel* (1948), p. 1.
- (٧) نصت المادة ٩٢ من القانون المدني الأردني على أن "صيغة الاستقبال التي تكون بمعنى الوعد المجرى ينعدق بها العقد وعداً ملزماً إذا انصرف إليه قصد العاقدين"، ويقابلها المادة ٧٨ في القانون المدني العراقي. انظر أيضاً عبد الرزاق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني: نظرية الالتزام بوجه عام"، المجلد الأول (١٩٨١)، ص ٣١٩ - ٣٢١.
- (٨) Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (London: Tonbridge Printers, 1961).
- (٩) انظر مشاريع الإعلان الخمسة، ولا سيما المشروع الصهيوني، في: *Ibid.*, p. 664.
- (١٠) Jonathan Schneer, *The Balfour Declaration: The Origins of the Arab-* *Ibid.*, p. 496-501. وانظر أيضاً: *Israeli Conflict* (New York: Random House, 2010), pp. 336-341.
- وقد ذكر أن مونتاغيو وزع مذكرة على مجلس الوزراء بعنوان: "The Anti-Semitism of the Present Government"، p. 337.
- (١١) W.T. Mallison, Jr, "The Zionist-Israel Juridical Claims to Constitute 'The Jewish People', Nationality Entity, and to Confer Membership in it: An Appraisal in Public International Law", *The George Washington Law Review*, vol. 38, no. 5 (1964), p. 983.
- والكاتب (يقصد نفسه) مدين في هذه المقالة لدراسة أستاذه الكبير ماليسون، وإليه الفضل في الرد على الأطروحات الصهيونية بابتكار مفهوم "الشعب اليهودي". وهناك أيضاً المؤرخ الجديد شلومو ساند وكتابه "اختراع الشعب اليهودي"، ترجمه عن العبرية سعيد عياش (رام الله: مدار/المركز الفلسطيني للدراسات

- الإسرائيلية، ٢٠١٠). وقد قام هذا المؤرخ الجريء بتفكيك مفهوم "الشعب اليهودي"، وهو يقول إن "الشعب اليهودي" مفهوم ابتكرته الصهيونية، لكن لا وجود له في الواقع.
- (١٢) Chaim Weizman, *Trial and Error* (London: Hamish Hamilton, 1949), p. 208.
- (١٣) Cmd. no. 1785.
- (١٤) تقارير محكمة العدل الدولية، ١٩٧١، الفقرتان ٥٢ - ٥٣، ص ٣١.
- (١٥) المصدر نفسه، ١٩٧٥، الفقرة ١٦٢، ص ٦٨.
- (١٦) المصدر نفسه، ١٩٩٥، الفقرة ٢٩، ص ١٠٢.
- (١٧) المصدر نفسه، ٢٠٠٤، الفقرة ٨٨، ص ٣٦.
- (١٨) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١، ١٩٤٧/١١/٢٩.
- (١٩) The White House, Office of the Press Secretary, 23/9/2010.
- (٢٠) Yitzhak Benhorin, "US Backs PM: Israel is a Jewish State", at: <http://www.informationclearinghouse.info/article26581.htm>
- وقد جرى الاطلاع عليه في ١٢/١٠/٢٠١٠.
- (٢١) رائف يوسف نجم، "الحفريات الأثرية في القدس" (الأردن - عمان: دار الفرقان، ٢٠٠٩).
- (٢٢) Keith Whitelam, *The Invention of the Ancient Israel: the silencing of Palestinian history* (London: Routledge, 1996), pp. 2-3.
- (٢٣) U.S. Foreign Relations, [1895], p. 1064.
- (٢٤) Case of Everson vs. Board of Education, vol. 330 (United States, 1947), p. 1.
- (٢٥) انظر: Mallison, op. cit., p. 1075.
- (٢٦) Claude Klein, "The Right of Return in Israel Law", *Tel Aviv University Studies in Law*, vol. 13 (1997), p. 53.
- (٢٧) Jacob Talmon, "Who is a Jew?" *Encounter*, vol. 24 (May 1965), p. 36; M.D. Gouldman, "Israel Nationality Law" (1970), p. 21.
- (٢٨) إن شرح هذه القضية وملابساتها يستند إلى دراسة قديمة أعدها الكاتب، انظر: أنيس فوزي قاسم، "قانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيليان: دراسة في القانونين المحلي والدولي" (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢)، ص ٤٩ - ٥٤.
- (٢٩) للاطلاع على نص رسائل الاعتراف المتبادلة بين منظمة التحرير وإسرائيل، انظر: *The Palestine Year Book of International Law* (1992/1994), p. 231.
- (٣٠) "مجلة الدراسات الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ١٧٨.
- (٣٢) المصدر نفسه، العدد ٧٨ (ربيع ٢٠٠٩)، ص ١٨٠.
- (٣٣) *Haaretz*, op. cit.
- (٣٤) جريدة "القدس العربي"، ٢٣/٨/٢٠١٠.
- (٣٥) المصدر نفسه، ٣١/٨/٢٠١٠. وانظر أيضاً وثيقة "شفا عمرو" التي أكدت ضرورة رفض الاعتراف بيهودية الدولة، في: المصدر نفسه، ١/١١/٢٠١٠، وكذلك ردة فعل الدكتور أحمد الطيبي في الكنيست، في: جريدة "العرب اليوم"، ١٢/١٠/٢٠١٠.
- (٣٦) انظر المادة (٧/ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تنص على اعتبار أي فعل من الأفعال التالية: "جريمة ضد الإنسانية... جريمة الفصل العنصري".
- (٣٧) انظر موقع "عرب ٤٨"، ١٠/٦/٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني: <http://www.Arabs48.com/?mod=print&ID=71442>

- (٣٨) جريدة "القدس العربي"، ٢٠/١٠/٢٠١٠.
- (٣٩) المصدر نفسه، ١٤/١٠/٢٠١٠.
- (٤٠) المصدر نفسه، ١٤/١٠/٢٠١٠، ٢٢/١٠/٢٠١٠.
- (٤١) المصدر نفسه، ١٥/١٠/٢٠١٠. وكان ياسر عبد ربه، وهو من الخلية السرية لمفاوضات أوسلو، أحد ثلاثة من القادة المؤتمنين على سر تلك المفاوضات.
- (٤٢) انظر بيان حركة "فتح" في الهامش رقم ٣٥ أعلاه، وكذلك مقالة السفير الإسرائيلي في واشنطن في "نيويورك تايمز"، والتي جرى تلخيصها في جريدة "القدس العربي"، ١٥/١٠/٢٠١٠.
- (٤٣) جريدة "القدس العربي"، ١٥/١٠/٢٠١٠.
- (٤٤) يُعتبر إيلان بابيه، وهو من المؤرخين الإسرائيليين الجدد، أفضل من وثق عملية تطهير الفلسطينيين عرقياً في حرب ١٩٤٧/١٩٤٨. انظر: Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (England, Oxford: One World, 2006).
- (٤٥) Regina Sharif, *Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History* (New York: St. Martin's Press, 1983); Elmer Berger, *Judaism or Jewish Nationalism: The Alternative to Zionism* (Bookman Associates, 1957).
- Arthure Hertzberg, *The Zionist Idea: A Historical Analysis and Reader* (New York: وربما كان كتاب Atheneum House, 1969) أفضل مرجع لمختلف المدارس الصهيونية السياسية والدينية والثقافية.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

قول يا طير

حكايات للأطفال من التراث الشعبي الفلسطيني

جمع وإعداد

شريف كناعنه وإبراهيم مهوي

١٢٦ صفحة ٢٠ دولاراً